

مؤتمر العمل الدوليRecommendation 159النوصية ١٥٩توصية بشأن اجراءات تحديد شروطالاستخدام في الخدمة العامة

إن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية ،

وقد دعاه مجلس ادارة مكتب العمل الدولي الى الانعقاد في جنيف ، حيث عقد دورته الرابعة والستين في ٧ حزيران / يونيو عام ١٩٧٨ :

وإذ قرر اعتماد بعض المقترفات المتعلقة بحرية التنظيم واجراءات تحديد شروط الاستخدام في الخدمة العامة ، وهى موضوع البند الخامس في جدول أعمال هذه الدورة :

وإذ تقرر أن تتخذ هذه المقترفات شكل توصية تكميل اتفاقية علاقات العمل ( الخدمة العامة ) ، ١٩٧٨ :

يعتمد في هذا اليوم السابع والعشرين من حزيران / يونيو عام ثمانية وسبعين وتسعمائة وألف التوصية التالية التي ستسمى توصية علاقات العمل في الخدمة العامة ، ١٩٧٨ :

١ - (١) في البلدان التي تطبق فيها اجراءات الاعتراف بمنظمات المستخدمين العموميين بغية تحديد المنظمة التي تمنح ، على أساس تفضيلي أو حصرى ، الحقوق المنصوص عليها في الجزء الثالث أو رابعاً أو خامساً من اتفاقية علاقات العمل في الخدمة العامة ، ١٩٧٨ ، ينبغي أن يستند هذا التحديد إلى أهداف ومعايير سابقة التحديد بشأن المنظمات ذات الطابع التمثيلي .

(٢) ينبغي أن يكون من شأن الاجراءات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) من هذه الفقرة تشجيع تكاثر المنظمات التي تغطي نفس فئات المستخدمين .

٦ - (١) عند اجراء مفاوضات بشأن شروط وظروف الاستخدام وفقاً للجزء رابعاً من اتفاقية علاقات العمل في الخدمة العامة ، ١٩٧٨ ، ينبغي أن تحدد القوانين أو اللوائح الوطنية أو الوسائل المناسبة الأخرى الأشخاص أو الهيئات المختصة بالتفاوض باسم السلطة العامة المعنية واجراءات تنفيذ شروط وظروف الاستخدام المتفق عليها .

(٢) عند اتباع أساليب أخرى غير المفاوضة للسماح لممثلي المستخدمين العموميين بالمشاركة في تحديد شروط وظروف الاستخدام تحدد القوانين أو اللوائح الوطنية أو الوسائل المناسبة الأخرى اجراءات هذه المشاركة والتحديد النهائي لهذه الأمور .

٣ - عند عقد اتفاق بين سلطة عامة ومنظمة للمستخدمين العموميين بمقتضى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٢ من هذه التوصية ينبغي عادة تحديد الفترة التي ينطبق فيها الاتفاق و / أو اجراءات انهائه أو تجديده أو مراجعته .

٤ - ينبغي مراعاة توصية ممثلي العمال ، ١٩٧١ عند تحديد طبيعة ونطاق التسهيلات التي تمنح لممثلي منظمات المستخدمين العموميين بمقتضى الفقرة ٣ من المادة ٦ من اتفاقية علاقات العمل في الخدمة العامة ، ١٩٧٨ .